السنة الجامعية: 2022 - 2023

المستوى: السنة الثالثة

التخصص:إدارة مالية

المدة: 01:30 ساعة



جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير

يوم: 16/2023/05

رقابة الدورة العادية في مقياس التدقيق المالي

السؤال الأول: (04 نقاط)

حدد تعريف المصطلحات التالية بدقة:

- 1. التدقيق الجبائي
- 2. التدقيق الخارجي
- 3. التدقيق البيئي والاجتماعي
 - 4. التدقيق المالي الداخلي

السؤال الثاني: (06 نقاط)

هناك مجموعة من الإجراءات المتعارف عليها، والتي ينبغي على المكلف بمهمة التدقيق الخارجي اتبعاها، مما يساهم في تحقيق جودة مخرجات مهمة التدقيق، حدد هذه الإجراءات بدقة مع الشرح وفقا لما درست؟

السؤال الثالث: (06 نقاط)

جاء المعيار الدولي للتدقيق (ISA700) بمجموعة من أنواع مخرجات مهمة التدقيق، حددها مع الشرح حسب ما درست؟

السؤال الرابع: (04) نقاط)

ما أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية (ISA_{S}) على المستوى المحلي و على المستوى الدولي؟

مسؤول المادة: الأستاذ الدكتور/ تقرارت يزيد

بالتوفيق للجميع

السنة الجامعية: 2022 - 2023

المستوى: السنة الثالثة

التخصص:إدارة مالية

المدة: 01:30 ساعة



جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير

يوم: 2023/05/16

الإجابة النموذجية لرقابة الدورة العادية في مقياس التدقيق المالي

الاحانة على السؤال الأول: (04 نقاط)

تعريف صحيح لكل مصطلح بحصل الطالب على علامة 01 نقطة المحموع (04 نقاط)

الإحاية على السؤال الثاني: (06 نقاط)

يقوم المدقق بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات أثناء ممارسة مهمة التدقيق، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:

00. التأييدات: يقصد من هذا الإجراء قيام المدقق بتأييد الأرصدة للحسابات التي تظهر في دفاتر المؤسسة موضوع التدقيق، وأن الإجابات التي يحصل علها مدقق الحسابات تعتبر كمستند ثبوتي حول وجود ديون الزبائن وإمكانية تحصيلها من عدمها، أو وجود ديون تجاه الموردين وإمكانية تسديدها من عدمها وغيرها من الحالات الأخرى المرتبطة بالعناصر المحاسبية الظاهرة في الدفاتر المحاسبية، حيث يقوم المدقق بتوجيه طلب لإدارة المحاسبة يتمثل في إرسال طلب تأكيد صحة الأرصدة للجهات التي تتعامل معها المؤسسة (الزبائن، الدائنون، البنوك...الخ)، على أن تكون الردود تصل للمدقق شخصيا، وفي حالة التأكيد الإيجابي على الأرصدة الواردة في دفاتر المؤسسة فإنها تعبر بالنسبة للمدقق دليل ثبوتي، وإذا ثبت العكس ينبغي على المستجوب ذكر الأسباب التي تأكد عدم التأكيد، ومن ثم يقوم المدقق بتوجيه طلب التحقق من الأرصدة لمصالح المحاسبة أو فروع المحاسبة المعنية مثل دائرة الخزينة، دائرة حسابات الزبائن والمبيعات، دائرة حسابات المشتريات والموردين...الخ.10ن

30. الملاحظة: ويقصد بها الدراسة والتمعن التي ينبغي أن يقوم بها المدقق أو فريقه أثناء القيام بالمهمة، فينبغي عليه أن يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الأعمال الروتينية وكذلك الأعمال الحسابية من أجل التحقق من كفاءتها وحسن سيرها، كما ينبغي على المدقق أن يلاحظ الكيفية أو الطريقة التي تجرد بها عناصر أصول المؤسسة (الأصول الثابتة، والأصول المتداولة) أو عناصر حسابات حقوق الملكية والالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، وفيما إذا كان الموظفون يقومون بعمليات الجرد وفقا التعليمات السائدة في أعمال الجرد المتبعة، وفيما إذا كانت عمليات العد والجرد صحيحة من عدمها. 10ن

30. الفحص: في هذه المرحلة يقوم مدقق الحسابات بعملية مقارنة القيود المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر المحاسبية مع المستندات التي في نظر المحاسب وثائق ثبوتية لتسجيل القيود المحاسبية، وهذا من أجل التحقق من صحة القيود المحاسبية المظاهرة في السجلات والدفاتر المحاسبية، فمدقق الحسابات قد يقوم بفحص المستندات المحاسبية المتوفرة مثل فواتير الشراء والبيع وكشوف الأجر والرواتب ووصولات الدخول والخروج للمشتريات والخدمات وغيرها من مستندات أخرى، وهذا للتأكد من جدية وصحة العمليات والأحداث الاقتصادية، وأنها توضح حقيقة هذه الأحداث من البداية إلى النهاية، فمثلا إذا قام المدقق فحص دورة المشتريات والموردين فعلية أن يتأكد من فواتير الشراء بعد تأييد الأرصدة من طرف المورد، وفحص أوامر الدخول للمخازن بعد

تأييدها من طرف أمين المخزن، ثم يتأكد إن كان هناك تسديد قيمة الفواتير من خلال الاطلاع على كيفيات التسديد (نقدية، صكوك بنكية، أوراق تجارية).....10ن

04. التحقق: وهي عملية التحقق التي يقوم من خلال مدقق الحسابات التأكد من الوجود الفعلي لأصول المؤسسة (أصول ثابتة سواء كانت مادية أو معنوية أو مالية وأصول جارية مثل المخزونات وعناصر جارية أخرى)، وهذا ما يلخص التأكد من الجرد الفعلي.<u>0.5، ن</u>

30. الاستفسار: قد يصادف مدقق الحسابات أثناء أداء المهمة المسندة له بعض الجوانب من الغموض والإبهام وهو الأمر الذي يستدعي توجيه بعض الأسئلة التي يراها مناسبة للقضاء على القضايا التي يراها مبهمة، وهذا ما يجعله يكتسب أفكار عن الأمور الغير مفهومة من خلال الاستفسارات التي توجهه للجهات التي يراها تجيب عن هذه الاستفسارات، وفيما يخص الأنواع التي يعتمدها المدقق نجد استفسارات شفوية أو المقابلات، وهناك استفسارات محررة كتابيا، ومثال على ذلك إذا تم معالجة المصاريف المرتبطة بتجديد أصل ثابت لتكن مثلا آلات إنتاجية في مصانع المؤسسة، على أنها مصاريف رأسمالية الهدف منها زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة في ظل زيادة الطلب على منتجات وسلع المؤسسة، وفي هذا الشأن ينبغي على المدقق أن يقدم استفسارات للمهندسين ما إذا كانت هذه المصاريف ساهمت فعلا في زيادة الطاقة الإنتاجية أم لا.10ن

07. التحليل : ويطبق على الحسابات والبيانات لتقرير مدى إمكانية الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات بالنسبة للمؤسسة. <u>0.5.ن</u>

08. المقارنة: ويقصد بها مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات الختامية أو الكشوف التحليلية مع المعلومات المحاسبية المماثلة في ذات السنة المالية مع السنوات المالية السابقة لإيجاد وتفسير التغيرات التي تطرأ على المعلومات المحاسبية، ومن ثم تبيان سبب هذه التذبذبات في القيم المحاسبية. 0.5 ن

الاحاية على السؤال الثالث: (06 نقاط)

أنواع التقارير التي يتم إعدادها من طرف المكلف بمهمة التدقيق تتمثل في أربعة أنواع من التقارير نذكرها فيما يلي:

- التقرير النظيف: يشير هذا النوع من التقارير إلى أنه لا توجد تحفظات مذكورة في تقرير المدقق، وأن القوائم المالية تعبر بصدق وموضوعية عن الوضعية المالية الحقيقية وتعبر عن نتيجة الأعمال المحققة للمؤسسة موضوع التدقيق.
- التقرير التحفظي (النظيف جزئيا): هذا النوع من التقارير يشوبه بعض التحفظات عن عدالة القوائم المالية، حيث يذكر هذه الاعتراضات التي يراها ويكتشفها المدقق في تقريره وأثر هذه الاعتراضات على القوائم المالية، وكما يعتبر هذا النوع من التقارير من أصعب المهام التي يواجهها المدقق، إذ يقوم المدقق بتوضيح هذه التحفظات بعيدا عن الغموض وملتزما بالتبسيط وابعاد التعقيد، ومن الأسباب التي تؤدي إلى إبداء الرأى بتحفظ نذكر ما يلى:
 - ✓ أن عملية الفحص للدفاتر والسجلات المحاسبية لم تتم وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها؛

- ✓ وجود صعوبات لدى المدقق عند الالتزام بإجراءات التدقيق (الاستفسار، الفحص، الملاحظة...الخ)؛
 - ✓ وجود نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية؛
 - ✓ القوائم المالية لم يتم إعدادها استنادا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ استحالة إبداء الرأي فيما يخص مدى استمرارية المؤسسة موضوع التدقيق في النشاط الذي تمارسه نظرا لبعض للتحفظات المسجلة في تقريره.
- التقرير (غير النظيف نهائيا): يعبر هذا التقرير على عدم تمثيل القوائم المالية التي تم اعدادها على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع التدقيق، وأنها تم اعدادها دون احترام المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف علها، وفي التقرير ينبغي أن يذكر في أسباب اعداد هذا النوع من التقارير (أن الأسباب لا شك فها)، لكي يعتبر التقرير من الدرجة الثالثة من حيث نوعيته، وأن التحفظ على كافي للإفصاح عن النقص والتظليل في القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب، وينبغي على المدقق أن يذكر أسباب اعداد التقرير السلبي وفقا لما جاء في الفقرة رقم 46 للمعيار الدولي للدقيق رقم (700).

ومن الأسباب التي تجعل المدقق يقوم بإعداد هذا النوع من التقارير نذكر ما يلي:

- ✓ وجود مشاكل عديدة بنظام الرقابة الداخلية لدرجة أن المدقق لا يمكن أن يعتمد عليها في إعداد تقريره؛
 - ✓ وجود عقبات وقيود من طرف إدارة المؤسسة موضوع التدقيق؛
- ✓ اعتماد المؤسسة موضوع التدقيق على أسس غير موضوعية في تقييم الأصول وبعيدة عن القيم الفعلية لها، وقيام المؤسسة موضوع التدقيق في التغيير في السياسات المحاسبية من فترة لأخرى ووجود مشاكل في الإفصاح المحاسبي عن الطرق والسياسات المحاسبية المحاسبية المتبعة، إذ هذا التباين يؤدي إلى عدم الموثوقية في نوعية المعلومات المحاسبية وتحيزها عن الخصائص النوعية للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية؛
- التقرير السلبي (التقرير بالامتناع): يقوم المدقق بإعداد هذا النوع من التقارير في حالة عدم استطاعته جمع أدلة وقرائن الإثبات التي يعتمد عليها في إبداء رأيه حول عدالة وصحة القوائم المالية التي تم إعدادها من طرف محاسب المؤسسة موضوع التدقيق، كما يمكن أن تكون أسباب إعداد هذا النوع من التقرير ناتج عن القيود الكبيرة في مدى فحص السجلات والدفاتر المحاسبية، أو عدم تأكده من صحة قيمة أحد العناصر المحاسبية والتي تؤثرا سلبا على مصداقية المركز المالي للمؤسسة وعلى نتائج الأعمال، ففي هذه الأحوال يواجه المدقق صعوبة في إبداء رأيه مما يعجله مجبرا على إعداد هذا النوع من التقارير، ومن الحالات التي تجعل المدقق يمتنع عن إعداد التقرير نذكر ما يلى:
- ✓ حالات عدم السماح للمدقق بإرسال استفسارات للزبائن أو الموردين أو أي جهة تعاملت معها المؤسسة موضوع التدقيق للتأكد
 على صحة الأرصدة التي ظهرت في السجلات والدفاتر المحاسبية وهذا ما يتنافى مع الإجراءات المعمول بها في مهمة التدقيق؛
- ✓ قيام المحاسبين ومعاونهم بعمليات الجرد دون حضور المدقق المكلف بالتدقيق أو من ينوب عنه، وعدم تمكن الجهة التي تقوم بمهمة التدقيق من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق؛
 - ✓ عدم اقتناع المدقق ببعض العناصر المدرجة في الميزانية، أو عدم قناعته بعمليات التقييم والقياس المحاسبي المستخدمة من طرف المحاسبين في المؤسسة موضوع التدقيق.

لقد أشار المعيار الدولي رقم (700) على أن المدقق ملزم بتقديم الأسباب التي أدت به، بالامتناع عن إعداد تقريره.

الإحابة على السؤال الرابع: (04 نقاط)

تتمثل أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية فيما يلى:

حدد "Moontiz" أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية من خلال نشرها وتطبيقها تتمثل فيما يلي:

- ✓ وجود مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق والتي يكون هناك علم بضرورة تطبيقها سوف يعطي لمستخدمي تقارير المدقق الموجودين في بلدان أجنبية ثقة مبررة في رأي المدقق وإضفاء الثقة في المصداقية على عمل المدقق الخارجي، فإنها تمكن المدقق من إضفاء مصداقية على القوائم المالية التي يقوم بإعداد تقارير عنها؛10ن
- ✓ وجود معايير التدقيق الدولية سوف يفرض الحصول على تلك الفوائد التي تنتج من وجود معايير دولية للمحاسبة عن طريق تزويد القارئ بتأكيد كبير بأن المعايير المحاسبية قد تم التمسك والالتزام بها:10ن
 - ✓ توفر حوافر إضافية لتوسيع وتحسين مجموعة المعايير الدولية للمحاسبة؛
 - ✓ تمثل معايير التدقيق الدولية دعم وسند للمعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال مساعدة القارئ والمستخدم للبيانات المحاسبية ومقارنتها بالتقارير المالية الدولية؛00ن

إن التدقيق الفعال والذي يتميز بالمصداقية يعتبر ضروريا في كافة المجالات التي يكون من خلالها فصل بين الإدارة التي تقوم بإعداد القوائم المالية والأطراف الخارجية والداخلية التي لها علاقة بالمؤسسة موضوع التدقيق.

مسؤول المادة: الأستاذ الدكتور/ تقرارت يزيد

<u>بالتوفيق للجميع</u>